

أزمة مع الصحافة.. تعيد «أشباح التسلط»



الداخلية، حينما اتصلت به النقابة للاستفسار، بالقول: «تلك مشكلتكم، توجّهوا إلى القضاء».

لا يقتصر الأمر على حادث فردي في حق أحد الصحفيين، إذ اعتبر النقيب أن تلك الحوادث صارت متكررة وتجاوزت المعهود. وأشار، في السياق، إلى تلقي النقابة شكاوى تضمنت تعرض صحفيين لتحرشات أمنية شملت افتكك معدات عملهم ومحاولة الاطلاع على تغطياتهم قبل نشرها وتعرض هواتفهم للتنصت ومتابعتهم في مقار عملهم وسكنهم. رغم كل ذلك، لا تقتصر رهانات حرية الصحافة وديمومتها على التعامل الأمني، ذلك أن جذور المشكلة أكثر عمقا.

سياسات الالتفاف... والازمات

يؤطر العمل الصحفي اليوم مرسوم صدر عام 2011. يتعلق الأول (المرسوم عدد 115) بحرية الصحافة والطباعة والنشر، فيما يتعلق الثاني (المرسوم عدد 116) بالقطاع السمعي البصري، حيث ينتظم بموجبه الهيكل التعديلي مئثلاً في «الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري»، إلا أن

الكأس. رغم إشارته في إجاباته داخل البرلمان إلى عقد وزارته لقاءات شهرية مع الصحفيين، وتأكيد لاحقاً على انفتاحها مستقبلاً على النقابة في سبيل تجاوز «بعض الأخطاء أو سوء التقدير والتفاهم من الطرفين»، فقد بدا كمن يبرر سوءاً حدث بالفعل. فقد تلقت النقابة شكاوى من صحفيين بخصوص تعرضهم لممارسات قمعية، وفي بيان لها يعود إلى يوم 27 كانون الثاني/ جانفي الجاري، قالت إن أمنيين بزّي مدني قاموا بافتكك هاتف أحد المراسلين وبطاقة اعتماده في محاولة لثنيه عن تغطية تدخلهم العنيف لفضّ إحدى التظاهرات. وقد أجاب المتحدث الرسمي لوزارة

في خضم النقاشات، هدد الوزير «المدونين»، مشيراً إلى اعتزامه رفع شكوى للمكلف العام بنزاعات الدولة، مفادها تتبع كل من «يشكك في المؤسسة الأمنية أو كتابة أمور تمس معنويات الأمنيين». ولم يكتف بذلك، فقد أشار أيضاً إلى رصد أجهزة الوزارة مكالمات ليلية بين صحفيين أجنبيين ومحتجّين، خلال الأحداث الأخيرة، وهو ما تم تأويله على أنه سياسة تنصت ممنهجة في حق الصحفيين. لعل الأهم من كل ذلك، أن هذا التطور لم يأت من فراغ، بل كان يعتمل منذ مدة.

نقيب الصحفيين ناجي البغوري، أشار خلال ندوة صحافية عقدت أمس، إلى وجود «حالة من التراجع الخطير في عمل الصحفيين وفي وضع حرية الصحافة». هذا التراجع بدأ بتصريح لرئيس الجمهورية، الباجي قائد السبسي، خلال الاحتجاجات الأخيرة، في حق مراسلي الصحافة الأجنبية الذين اعتبر أن تغطيتهم «شوّهت البلاد» (راجع العدد 3370). ومنذ ذلك الحين، يقول البغوري: «أطلقت يد الأمنيين بشكل فح».

تصريح وزير الداخلية، أول من أمس، ليس إذاً أكثر من النقطة التي أفاضت

بمجرد انتهاء أزمة الاحتجاجات المنيعة التي عرضتها البلاد في بداية الشهر الجاري، بدأت دورة جديدة من الصراع. الطرف المقابل لوزارة الداخلية هذه المرة ليس إلا الصحافة. إذ أثار وزير الداخلية بإشارته إلى «علاقة غائمة» بين الصحفيين والمحتجّين، وتلميحه إلى «عمليات تنصت» شملتهم، حثف نقابة الصحفيين وطيف، واسم من المنظمات الحقوقية

تونس - حبيب الحاج سالم

أثناء جلسة استماع داخل لجنة الأمن والدفاع البرلمانية، أول من أمس، فجر وزير الداخلية التونسي لطفي براهم، أزمة مع الصحفيين. ورغم أن برنامج الجلسة لم يشمل في الأصل موضوع التعامل الأمني مع الصحافة، فإن النقاش تدرج في ذلك الاتجاه، إذ أراد براهم أن يكون النقاش المتعلق بالحرية سرّياً، لكن نواباً من المعارضة بالخصوص، أصروا على أن تكون الجلسة علنية.

رقعة الإضرابات تتسع: ضحايا «التقشف» يزدادون

النفسيين إلى الإضراب، وهو ما أدى إلى حالة فوضى عارمة، وصلت في بعض الأحيان إلى حد الاشتباك مع المرضى الذين لا يتفهم كثير منهم عزوف الأطباء عن تقديم العلاج إلا في حدوده الدنيا.

وفي المدارس الجزائرية أيضاً، يبدو الغضب عارماً لدى نقابات الأساتذة بسبب عدم استجابة وزارة التربية لمطالبهم الاجتماعية. ووصل الأمر ببعض المدارس إلى عدم التدريس لمدة ثلاثة أشهر كاملة نتيجة هذا الإضراب الذي يمس عدداً من المحافظات، مثل بجاية والبلدية. وقد دفع هذا الوضع بأولياء التلاميذ إلى الاحتجاج ضد الأساتذة المضربين، منتهمين إياهم بتضييع مصير أبنائهم الدراسي لهذه السنة، بينما تقف وزارة التربية عاجزة عن إيجاد الحل لهذه المعضلة، تماماً مثلما تعجز وزارة التعليم العالي عن فكّ إضراب طلبة المدارس العليا المتواصل هو الآخر منذ ثلاثة أشهر.

وليس الأمر بأحسن حال في قطاع النقل، حيث تصرّ نقابة مضيبي الطيران بالخطوط الجوية الجزائرية على الإضراب الذي يتجدد في كل مرة، بسبب احتجاجهم على عدم تطبيق الاتفاقية التي وقّعوا عليها مع الإدارة في ما يخص زيادة الأجور. ويعيش مطار الجزائر الدولي، إثر ذلك، اضطراباً كبيراً في حركة السفر، واحتجاجات لا تتوقف من المسافرين.

وتستعمل السلطات إزاء هذه الحركة العارمة من الاحتجاجات، وسائل عدة من أجل كبح جماحها،



بعد «الأطباء المقيمون»، هن أبرز المحتجّين حالياً (أ ف ب)

الحركة بعداً واسعاً إثر «التعامل البوليسي» مع هؤلاء بسبب رفض السلطات السماح لهم بالتظاهر خارج مستشفيات العاصمة، وغزت صور الضرب مواقع التواصل الاجتماعي. ولم تشفع إلى اليوم جلسات الحوار التي جمعت وزارة الصحة بهؤلاء الأطباء في وقف احتجاجهم، بل إن الأمر تفاقم داخل المستشفيات الجزائرية بعد انضمام المرضين والاختصاصيين

المصالحة الوطنية. وتجدّ هذه الفئة تعاطفاً واسعاً معها على وسائل التواصل الاجتماعي، لأن أغلب أفرادها يعانون من أمراض ويتقاضون أجوراً زهيدة لا تكفي لإعالة عائلاتهم. غير أن وزارة الدفاع الوطني المسؤولة عن هذه الفئة، أعلنت رفضها هذه الحركة الاحتجاجية، وأصدرت بياناً شديد اللهجة ذكّرت فيه بأن بعض من ينسبون أنفسهم إلى متقاعدي الجيش «يحاولون بث مغالطات وزرع الشك وسط الرأي العام الوطني، حيث يقدمون أنفسهم كضحايا هضمت حقوقهم الاجتماعية والمادية ويستعملون الشوارع كوسيلة ضغط لفرض منطقتهم». ولاقى هذا البيان انتقادات من قبل أطراف سياسية، إذ رأته حاداً في مضمونه تجاه فئة كان لها فضل كبير في استعادة الأمن. وفي هذا الصدد، أعلن «حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية» المحسوب على أقصى اليسار، أثناء ندوة صحافية أمس، أن من الواجب التكفل بهذه الفئة التي ساهمت في الحفاظ على النظام الجمهوري الذي كان مهدداً في بداية التسعينيات.

بيد أن رقعة الاحتجاج لا تقتصر على فئة واحدة، إذ باتت رقعته تتسع بشكل كبير لتشمل كل القطاعات. ومن أبرز المحتجّين حالياً «الأطباء المقيمون»، أي الذين يزاوون دراسة الطب في مرحلة التخصص، إذ يستمر إضرابهم منذ نحو شهر احتجاجاً على إلزامهم العمل في ظروف صعبة من دون أن تتوفر لهم الإمكانيات. وأخذت

تبدو الجزائر في هذه الأيام كأنها تغلي فوق نار إضرابات واحتجاجات تمس قطاعات مهنية واجتماعية واسعة. يشتكي أصحابها في الغالب من تدني مستوى المعيشة وتدهور الأوضاع المهنية وظروف العمل، وذلك بسبب سياسة التقشف المنتهجة منذ ثلاث سنوات

الجزائر - محمد العيد

منذ أكثر من أسبوع، يجدّ القادم إلى الجزائر العاصمة صعوبة كبيرة في الوصول إليها بسبب الحواجز الأمنية الكثيفة الموضوعة على جميع المداخل الشرقية والغربية والجنوبية للعاصمة، والتي حوّلت حياة الموظفين والقادمين إليها من أجل قضاء مصالحهم إلى ما يشبه الجحيم.

ويعود سبب خنق مداخل العاصمة إلى رغبة السلطات في منع وصول فئة متقاعدي و«معتوبي الجيش» إلى الساحات الكبرى، حيث يُمنع التظاهر وفقاً للقانون. وهؤلاء هم فئة ترفع منذ مدة مطالب اجتماعية لم تتحقق، إذ يعتبرون أنفسهم ضحايا «ظلم» السلطات التي يتهمونها بالاستنجااد بهم في مرحلة العشرية السوداء (سنوات التسعينيات)، قبل أن تتخلى عنهم عقب استعادة الأمن وتحقيق

تختلف المقاربات السياسية لتفسير هذه الاحتجاجات المتواصلة